



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي

2005

المحتويات

مهمة الشبكة ورؤيتها

رسالة من لجنة تنسيق الشبكة

رسالة من المدير التنفيذي

برامج الشبكة

التجارة والعولمة

التنمية

الديمقراطية والإصلاح

استراتيجية الاتصالات والإعلام

التقرير المالي

أعضاء لجنة التنسيق

للاتصال

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي

صندوق بريد: ١٤/٥٧٩٢، المزرعة ١١٠٥ - ٢٠٧٠

بيروت لبنان

تلفون: +٩٦١ ١ ٣١٩ ٣٦٦

فاكس: +٩٦١ ١ ٨١٥ ٦٣٦

بريد إلكتروني: annd@annd.org

www.annd.org

المهمة:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في العالم العربي، وذلك من خلال الضغط والتأثير في السياسات الإقليمية والوطنية في مجالات التنمية والتجارة الدولية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته وحق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة القانون والمؤسسات وترسيخ قيم الحوار العقلاني واحترام التعددية وتوزيع الثروة العادل والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي التعددي في المنطقة وتحقيق أولويات المجتمعات المحلية التنموية.

الرؤية:

تتحدد رؤيا الشبكة بقيام مجتمعات مدنية فاعلة ومنتجة وديموقراطية في العالم العربي، لتكون مؤثرة في السياسات العامة ومنفتحة على الثقافات والمجتمعات الأخرى ومتفاعلة معها. وفي هذه المجتمعات تُصان كرامة الأفراد وحياتهم وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار سيادة القانون ودولة المؤسسات، وحيث يعمها السلام والأمن والاستقرار.

أما الرؤية الداخلية للشبكة فهي مبنية على الاستجابة للتحديات والتغيرات على المستويات الإقليمية والعالمية، فتسعى إلى تأسيس تواجد خاص ومواقف فعالة وفاعلة في آليات صنع القرار، محلياً وإقليمياً وعالمياً. كما تعمل الشبكة على الحفاظ على جسم ديمقراطي ومطواع ينمو ويتطور في إطار المنظمات العربية غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية والإنسانية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، الجندر، والبيئة. كما تلتزم الشبكة بتحقيق قيم الحاكمية الرشيدة وتطوير نماذج لأفضل الممارسات في بناء القدرات والتنظيم المؤسسي.

رسالة من لجنة تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية رؤية مجتمعية وانجازات متواصلة

نتتشف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أن تضع بين أيدي القراء الكرام والمنظمات الأهلية العربية والدولية تقريرها السنوي لعام 5002 والذي يتضمن أهم نشاطات الشبكة خلال العام المنصرم.

لقد دأبت « الشبكة » منذ تأسيسها وبانتظام، على اطلاع المنظمات الأهلية العربية والدولية على أهم استراتيجياتها ونشاطاتها تعزيزاً للشفافية والمساءلة وأسس ومبادئ الحكم السليم. كما تهدف الشبكة من خلال إصدار هذا التقرير إلى تحفيز حوار جدي ورصين حول القضايا الوطنية والإقليمية والدولية الأساسية وحول دور المجتمعات المدنية العربية في هذه المرحلة الهامة. لذا، نأمل أن يتم التعامل مع هذا التقرير كأداة للحوار البناء وللوصول إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز دور المنظمات الأهلية العربية في التنمية والتحول الديمقراطي.

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل أوضاع إقليمية ودولية معقدة وخطيرة، حيث تستمر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في سياستها المعلنة حول محاربة الإرهاب، دون تحديد دقيق لمفهوم الإرهاب، وتداعيات هذه السياسات على عمليات التنمية والإصلاح والتحول الديمقراطي والتحرر الوطني في المنطقة العربية. كما تستمر الأنظمة العسكرية الوطنية، ذات الطابع الشمولي، من جهة أخرى في تقييد الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان والاستمرار في سياسات التهميش والإقصاء لفئات مجتمعية واسعة في إطار رؤية ضيقة ومقننة للتحول الاجتماعي والديمقراطي. إضافة إلى ذلك، يستمر الاحتلال الأجنبي، وخاصة الإسرائيلي، لبعض البلدان العربية مما يزيد من حالة التوتر الإقليمي والدولي والذي يعكس نفسه على السلم والأمن الدوليين.

في هذا السياق، حاولت « الشبكة العربية »، في إطار رؤيتها ورسالتها واستراتيجياتها وبرامجها، الاستجابة لبعض التحديات التي تواجه العمل الأهلي العربي في هذه المرحلة الدقيقة حيث ارتأت التركيز على الموضوعات التالية:

1. التنمية البشرية في العالم العربي ودور المنظمات الأهلية وخاصة في متابعة إعلان الألفية ومؤشرات التنمية البشرية: في هذا الإطار، فإن انضمام الشبكة للهيئة القيادية « للنداء العالمي لمكافحة الفقر » وعضويتها في شبكة المراقب الاجتماعي Social Watch، قد مكنتها من لعب دور حيوي

ومؤثر على هذا الصعيد في إطار رؤيتها الأوسع حول مكافحة الفقر والتنمية البشرية المستدامة.

٢. موضوعات الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي: لقد عملت الشبكة على اقتراح مسار إقليمي للإصلاح والتحول الديمقراطي يستند إلى رؤية إقليمية تتبع من أولويات واحتياجات ومصالح المجتمعات العربية المحلية، وقد اقترحت مجموعة من الاستراتيجيات والمقاربات والبرامج للمساهمة في عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي. في نفس هذا الإطار، تفاعلت الشبكة ايجابياً مع كافة المبادرات الإقليمية للإصلاح بما فيها « مبادرة الشرق الأوسط الكبير » ومبادرة « سياسات الحوار الأوروبية » والمبادرات « الصادرة عن الأمم المتحدة » وكافة المبادرات العربية الرسمية والأهلية لإيمانها أن إدارة الظاهر لهذه المبادرات هو « عملية هروب إلى الأمام » بينما الاشتباك الايجابي مع هذه المبادرات وفق الرؤية التي تتبناها وإدارة الحوار مع كافة الأطراف المؤثرة في هذه العملية من شأنه أن يترك آثاراً ايجابية على انجاز أهداف الشبكة في التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والتنمية المتوازية والعدالة الاجتماعية. إن التشاور والتنسيق والتعاون مع كافة هذه المبادرات قد ساهم في وضع « الشبكة » في موقع ومركز قيادي متميز وجعلها تحظى باحترام جميع القوى العاملة والمؤثرة على هذا الصعيد.

٣. قضايا التجارة: لم يكن هذا الموضوع مطروحاً في العالم العربي ولم يشكل أهمية أو أولوية لدى المنظمات الأهلية العربية على الرغم من أهميته الفائقة وارتباطه الوثيق بموضوعات وقضايا التنمية الشاملة والتطور الاقتصادي والاجتماعي. لقد استطاعت « الشبكة » من خلال برامجها المختلفة حول التعبئة والتأثير وبناء القدرات على صعيد اتفاقيات التجارة الدولية المتصلة « بمنظمة التجارة العالمية » تلقي الضوء على هذا الموضوع الهام، وخاصة تجلياته وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. كما استطاعت أن تربط بإحكام ما بين موضوعات وقضايا التجارة الإقليمية والدولية وموضوعات التنمية البشرية. لقد نظمت « الشبكة » العديد من النشاطات حول هذا الموضوع وارتبطت بالعديد من الشبكات والتحالفات الدولية غير الحكومية المناوئة لسياسات منظمة التجارة الدولية وأصبح لدى الشبكة أيضاً موقفاً ومكانة متميزة على هذا الصعيد حيث أصبحت محور الاتصال الأول والمرجعية الإقليمية لهذه القضايا الهامة. لقد استطاعت « الشبكة » من خلال انضمامها للتحالفات والشبكات الدولية المهمة في هذا الموضوع من بناء قدراتها على هذا الصعيد وساهمت بشكل فعلي في بناء قدرات المنظمات العربية الأخرى.

٤. المساهمة في بناء قدرات المنظمات الأهلية العراقية والفلسطينية والتركيز على الإطار القانوني والرؤية والأدوار والاستراتيجيات: لقد قامت الشبكة بتنظيم العديد من الفعاليات حول هذا الموضوع نظراً لإيمانها بأهمية بناء مجتمعات مدنية فاعلة وقادرة ومستقلة وديمقراطية في الدول التي تعيش تحت الاحتلال أو في حالة نزاع، كالعراق وفلسطين.

٥. الاهتمام الواسع بالتنظيم المؤسسي والإداري والبرنامجي « للشبكة » نفسها: أولت « الشبكة العربية » أهمية خاصة لهذا الموضوع الهام حيث أدركت أنها لن تستطيع أن تؤدي رسالتها ومهامها على أفضل وجه، بدون برنامج مهني لتطوير قدراتها المهنية لضمان تطبيق مبادئ الحكم السليم والإدارة الرشيدة وتعزيز علاقاتها مع أعضائها وبقية المنظمات الأهلية. لا يعني هذا التوجه المؤسسي خلق هياكل بيروقراطية ثقيلة وإنما ضمان أداء مهني متميز في إطار بيئة مؤسسية ديمقراطية وفاعلة.

نلاحظ مما سبق أن الشبكة قد تبنت استراتيجيات ومقاربات مختلفة لتنفيذ برامجها المختلفة ولتعزيز التشاور والتنسيق والتعاون بين أعضائها من جهة وبقية المنظمات الأهلية العربية من جهة أخرى. في هذا الإطار فإن استراتيجية التعبئة والتأثير والمناصرة Advocacy Strategy، كانت أساسية لضمان سياسات محلية ووطنية وإقليمية ملائمة لأولويات واحتياجات ومصالح المجتمعات المحلية العربية حيث قامت الشبكة بتطوير نموذج فعال للاتصال والتشبيك يشمل كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. إن ربط الأجندة الوطنية وتنسيقها مع الأجندة الإقليمية والدولية وبالعكس، كان باستمرار محل اهتمام الشبكة العربية. بالإضافة إلى قيام الشبكة العربية على تعزيز قدرات المؤسسات الأهلية العربية في شأن الموضوعات المذكورة سابقاً وكذلك على صعيد مهارات وآليات التعبئة والتأثير.

نأمل أن يستثير هذا التقرير اهتمامكم وان يشكل أداة حقيقية للحوار والتنسيق والتشبيك بين مختلف الأطراف المؤثرة وخاصة منظمات المجتمع المدني في العالم العربي لتحقيق أهدافنا في انجاز التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

عزت عبد الهادي



تقديم المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تشهد المنطقة العربية نقطة تحولاً على جميع الأصعدة، وتحصل تغييرات في العديد من البلدان، حيث تؤدي في بعضها إلى التأثير في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مجملها.

ما من أحد يصدّق بأن الصراع هو صراع بين الحضارات، رغم أن التعبير عنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى هذا الافتراض. في الواقع، تمر الجغرافية السياسية في المنطقة بمرحلة تحوّل شامل نتيجة التأثير المترابط الناتج من نقص السلام والأمن، وغياب سياسات التنمية الملائمة وانتشار حالة الفقر، وعدم احترام حقوق الإنسان، التي تشمل الحقوق السياسية والمدنية، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

نظرة تاريخية سريعة تشير إلى تعقيدات هذه الحالة. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية، شهدت جميع المناطق تقسيمات جغرافية جديدة، عرفت بما يسمى «الحقبة الاستعمارية». وخلال هذه الفترة، تم إنشاء دول جديدة. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت المناطق حركية ديناميكية تحت عنوان «التحرر الوطني». وقد أتت هذه الديناميكيات كردة فعل على تحديين أساسيين، أولهما قيام «دولة إسرائيل»، وهي أول دولة تأسست وفق قرار من الأمم المتحدة ومن دون حدود واضحة، وكانت الحصيلة احتلال دولة فلسطين وأكثر من خمسة ملايين لاجئ. فيما يتمحور التحدي الثاني حول الصراع لإنهاء الحقبة الاستعمارية والسعي نحو الاستقلال والسيادة والنار من الإذلال التي عانت منه الشعوب نتيجة المشكلة السابقة.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى نظام عالمي جديد يتصف بالهيمنة الأحادية. وقد رافق هذا النظام نزعة لفرض أنظمة جديدة مبنية على أسس السوق وتهدف لاستغلال المصادر الطبيعية للمنطقة، النفط والغاز تحديداً.

خلال تلك المراحل الثلاث، لم تصل المنطقة العربية إلى السلام والاستقرار، أو الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان أو التنمية أو الرفاهية. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ٢٠٠٣، أظهرت مؤشرات التنمية البشرية أسوأ الأرقام مقارنة مع المناطق الأخرى في العالم. وقد شدّد التقرير على ثلاثة تحديات أساسية بالنسبة إلى نقص التنمية؛ وهي (١) نقص الديمقراطية والحرية، (٢) ونقص المعرفة والفجوة الرقمية، (٣) وعدم المساواة ونقص العدالة الجنديرية، بالإضافة إلى نقص الأمان والسلام.

تفرض هذه الحالة على المجتمع المدني جدول أعمال مكثف مع أربع مجموعات أساسية من التحديات. يهدف أولها إلى إنهاء جميع أشكال الاحتلالات الأجنبية والهيمنة الاستعمارية الجديدة والى بناء دول مستقلة وذات سيادة. فيما يهدف التحدي الثاني إلى القيام بإصلاحات سياسية جذرية محورها حقوق الإنسان، تهدف إلى الديمقراطية وحكم القانون. ويسعى التحدي الثالث إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية جوهرية تؤدي إلى عدالة اجتماعية واحترام حقوق الإنسان. وآخرهم، التحدي الرابع الذي يهدف إلى تحقيق إصلاحات ثقافية، وبالتالي إلى خطاب ثقافي جديد واحترام التنوع.

لن يتم تخطي هذه التحديات إلا إذا أصبح المجتمع المدني شريكاً كاملاً في جميع الوسائل. غير أن المفهوم الشامل للشراكة يحتاج إلى إطار قانوني يضمن حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني التي يمكنها التصرف والعمل بحرية تامة. فالدور الذي تلعبه تلك المنظمات هو ضروري على أصعدة مختلفة، فهي تعمل على (أ) تقديم الخدمات والحاجات الأساسية، (ب) وعلى بناء القدرات والتنوعية من أجل توسيع الخيارات، (ج) وعلى الرصد والضغط والمناصرة من أجل استراتيجيات وسياسات وطنية أكثر عدلاً، بالإضافة إلى (د) الصراع من أجل تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

تجدر الملاحظة بأنه، وخلال القرن الماضي، شهد المجتمع المدني في العديد من البلاد العربية قمع منظم قامت به ديكتاتوريات، وأنظمة شمولية، وانقلابات عسكرية، وأنظمة ملكية تفتقد إلى آليات سلمية للتحويل في مراكز القرار. ينطبق ذلك على الحركات السياسية والاجتماعية ويشمل النقابات، الطلاب والشباب، النساء، والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى القطاع الخاص.

وقد تبنت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية استراتيجية المناصرة مع استراتيجياتها الفرعية وبرامجها المختلفة. تعطي الشبكة الأولوية إلى أدوات التشبيك وتبادل الخبرات. أما برامجها فتركز على التنمية والتأثير الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن الأمور التالية؛ (أ) اتفاقيات التجارة الحرة تحت إقليمية والإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف وتلك التي تنشأ بين مجموعة وطرف واحد، (ب) الإصلاح ونشر الديمقراطية، وبالتحديد الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية، (ج) والتنمية، مع تحديد خاص على أهداف الألفية للتنمية. كما تنشط الشبكة في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن، من خلال التضامن مع الخاضعين للاحتلال، خاصة الفلسطينيين والعراقيين.

تركز الشبكة على التشبيك الإقليمي والعالمي بهدف تحسين أدائها والتعلم من الخبرات الأخرى. وفي الوقت عينه، تسعى الشبكة في المنتديات الدولية لأن تعكس ما تواجهه البلدان العربية من تحديات.

خلال السنوات القليلة الماضية، لعبت الشبكة دوراً مهماً جداً ما بين منظمات المجتمع المدني العربية، غير أنها تواجه تحديات وصعوبات كثيرة. بعض هذه التحديات موضوعية، مصدرها من الخارج، كنقص السلام والاستقرار والأمن والبيئة القانونية حيث يعمل أعضاء الشبكة، والديمقراطية، وتأثير حالة المنطقة بشكل عام. فيما تعتبر تحديات أخرى ذاتية، مصدرها من الداخل، كقيود التشبيك واختلاف الأولويات بين دولة وأخرى، والقدرات البشرية والمالية المحدودة للأعضاء، والتحديات الناتجة عن ضعف حاكميتها الداخلية.

لقد تمّ انتقاء استراتيجية وبرنامج الشبكة لمواجهة التحديات التي سبق ذكرها. إضافة إلى ذلك، تهدف الشبكة إلى تحسين وترقية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بين أعضائها ومنظمات أخرى من المجتمع المدني من أجل تحسين نشاط الشبكة وعملية التبادل.

في تقرير التقدم التالي، سنلقي الضوء على النشاطات الأساسية التي نفذتها الشبكة خلال السنة الماضية. لا يتحدث التقرير عن الانجازات فحسب، بل يحاول، كذلك، إبراز الصعوبات والقيود بهدف تحسين أدائها في المستقبل.

زياد عبد الصمد



خلال عام ٢٠٠٥، استمرت الشبكة بعملها حول ثلاثة قضايا أساسية: الديمقراطية والإصلاح، التجارة والعلومة، والتنمية. نتيجة التخطيط الاستراتيجي للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، قام أعضاء الشبكة بتحديد القضايا تلك كأولويات للمنطقة العربية. في هذا الإطار، قامت الشبكة بتنفيذ برنامجين أساسيين حول «التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتحرير التجارة في المنطقة العربية» و«أهداف الألفية للتنمية، دور المجتمع المدني». كما قامت الشبكة بتطوير رؤيتها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال برنامج بعنوان «الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة العربية، التركيز على التحديات الاقتصادية-الاجتماعية». بالإضافة إلى برامجها الأساسية، نفذت الشبكة عدداً من النشاطات في المجالات الاستراتيجية الثلاث، فقامت بتطوير التشبيك على المستويين الإقليمي والعالمي وشاركت بفعالية في منتديات مدنية وحكومية.

مربع أ. المنتدى الاجتماعي العالمي ٢٠٠٥ - فرصة سنوية لتفعيل التعبئة والتشبيك العالميين

منذ المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني سنة ٢٠٠٢، دعمت شبكة المنظمات العربية مشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني العربية في المنتدى. تهدف الشبكة من خلال ذلك إلى رفع مستوى وعي منظمات المجتمع المدني العربي ولتحسين قدراتها وخبراتها في المشاركة في المؤتمرات العالمية. أكملت شبكة المنظمات العربية هذا النشاط في ٢٠٠٥ عبر دعم مشاركة ثلاثة عشر مشاركاً من مختلف الدول العربية بما فيها: لبنان، مصر، تونس، المغرب، الأردن، اليمن، السودان، فلسطين والعراق، بالإضافة إلى مهاجرين (جالية) عرب من باريس.

شارك أكثرية ممثلي الشبكة العربية كمتحدثين في العديد من المجالات خلال المنتدى، منها ورشة عمل حول «الديمقراطية المضبوطة» من تنظيم مؤسسة ألمانية تدعى «ديمقراطية أكثر»، وجلسة حول نتائج ومقترحات تقرير الأمم المتحدة عن الأمن والتحديات والتغيير في العالم، من تنظيم مؤسسة فريدريتش إيبيرت، بالإضافة إلى ندوة عن الديمقراطية والتغيير في المنطقة العربية من تنظيم حركة اليسار الديمقراطي، وهي حزب سياسي جديد في لبنان.

كذلك، نظمت شبكة المنظمات العربية ثلاث نشاطات رئيسية تضمنت ورشة عمل حول «مشاريع التغيير والدمقرطة، تركيز على المنطقة العربية»، وأخرى حول «مستقبل الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية؛ الإعلام، الجندرة ومواضيع الشباب»، وكذلك ورشة عمل حول «الشباب والحركات الاجتماعية؛ التحديات والفرص».

تحت هذه البرامج، عملت الشبكة على تطوير دورها كشبكة إقليمية فتواصلت مع عدد أكبر من مجموعات المجتمع المدني في مختلف الدول العربية. ركزت الشبكة على رفع مستوى الوعي وبناء قدرات أعضائها وغيرهم من منظمات المجتمع المدني في المجالات الثلاث. كما سعت إلى رفع صوت المجتمع المدني في المنتديات العالمية^(١) وشجعت على تفاعل منظماته مع مجموعات ومؤسسات عالمية، وذلك بهدف زيادة تأثيرها.

قامت الشبكة بإدماج الأبحاث في مجالات العمل الثلاث، وأدخلت عنصر النشاطات الوطنية في صلب كل برنامج من أجل دعم الجهود الإقليمية. كما تم تطوير عدد من الوسائل لنشر المعلومات والتواصل، بما فيها نشرة أسبوعية حول نشاطات الشبكة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة، وكذلك نشرة دورية حول قضايا التجارة. كما عملت الشبكة على تعزيز التعاون مع شركاء أساسيين مثل «الراصد الاجتماعي»، التحالف العالمي «سيفيكوس»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشبكة العالم الثالث.

يلي، تقرير عن التقدم في برامج الشبكة الذي تحقق في ٢٠٠٥.

() لمعلومات أكثر حول مشاركة الشبكة في المنتدى الاجتماعي ٢٠٠٥، الرجاء الاطلاع على مربع أ.

الأثر الاجتماعي-الاقتصادي لتحرير التجارة في المنطقة العربية

وجهات نظر من أصحاب الشأن في المجتمع المدني

في مسألة التجارة، قامت الشبكة خلال ٢٠٠٥ بالتركيز على المجالات التي تشكّل هوية في المنطقة العربية. ويقوم برنامج التجارة للعامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بالتركيز على تعزيز الوعي لدي منظمات المجتمع المدني العربي وانخراطها في المسائل المتعلقة بالتجارة، ولاسيما تلك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطية، والاتفاقيات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأثر الاقتصادي-الاجتماعي الذي تخلفه تلك المسائل في المنطقة. كما نظر البرنامج إلى الآليات التي يمكن للمجتمع المدني من خلالها لعب دور أكبر في حملات المناصرة في هذا المجال. وتقوم الشبكة بتشجيع المزيد من الشفافية والمشاركة والثرعية في عملية التفاوض حول مسائل التجارة في المنطقة العربية، من خلال إيجاد فرص أمام منظمات المجتمع المدني لتشارك في هذه العملية، وأيضاً من خلال مأسسة مشاركة منظمات المجتمع المدني في المفاوضات حول مسائل التجارة.

كان العام ٢٠٠٥ حيويًا بالنسبة لعمل الشبكة على قضايا التجارة. وقد تم استغلال العديد من المناسبات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالتجارة للتموضع في مسار التأثير على السياسات التجارية في المنطقة العربية. فركّزت الشبكة على بناء علاقات جيدة مع مجموعات تقود المفاوضات في الاتفاقيات التجارية، ومن خلال الفعاليات المتعلقة بالتجارة التي شاركت فيها، سعت الشبكة إلى بناء الثقة مع المفاوضين، خاصة الذين يقودون المفاوضات في منظمة التجارة.

نظمت الشبكة طاولتين مستديرتين وطنيتين حول الأثر الاجتماعي-الاقتصادي لتحرير التجارة، الأولى في البحرين في ١٠/١١/٢٠٠٥ والثانية في مصر في ٢٢/١٢/٢٠٠٥، وسوف يتم تنظيم طاولات مستديرة أخرى في لبنان والمغرب والسودان والأردن واليمن. شارك في الاستشارات تلك ممثلون عن منظمات غير حكومية وأكاديميون وباحثون وممثلون رسميون. كانت اللقاءات فرصة جيدة للفت انتباه المجتمع المدني في البحرين ومصر نحو النقاشات الحالية حول السياسات التجارية، فقامت بتحسين فهم أثر منظمة التجارة وغيرها من الاتفاقيات التجارية على الوضع الاقتصادي-الاجتماعي ورفعت وعي منظمات المجتمع المدني المشاركة حول وجهات النظر المختلفة حول الموضوع. كما قامت الشبكة بطلب إعداد ورقتين حول تحرير التجارة في البحرين ومصر تم استخدامهما كأوراق أساسية للنقاش خلال المشاورات.

تشاركت الشبكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية والبنك الدولي والمركز الدولي للتنمية والبحوث في تنظيم الاجتماع الوزاري الإقليمي العربي الثاني للتحضير للاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وبعد المشاركة في الاجتماع الأول الذي انعقد في الأردن في سبتمبر ٢٠٠٥، انتقلت الشبكة إلى لعب دور تعزيز مشاركة المجتمع المدني العربي ورفع صوته في هذه الاجتماعات. فقامت الشبكة بدعم مشاركة خمسة خبراء من المجتمع المدني في الاجتماع ومنهم د. مارتن خور من شبكة العالم الثالث، يارا بتروفسكي من مؤسسة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في البرازيل، د. إيفان مارتين من جامعة مدريد، عزت عبد الهادي من مركز بيسان للأبحاث في فلسطين وعضو هيئة تنسيق الشبكة، ود. محمد بن عياد من مركز التجارة الدولية، الخبير في القضايا التجارية والأمين العام للجنة الوطنية حول التجارة العالمية في المغرب. كان ذلك بمثابة تحضير لمشاركة الشبكة في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة في هونغ كونغ، حيث سعت الشبكة إلى تعزيز حضورها في منتديات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة.

أما نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة فكان محوراً هاماً في عمل الشبكة خلال ٢٠٠٥، فتم إنشاء لائحة إلكترونية تحتوي عناوين المنظمات التي تعنى بشؤون التجارة وغيرهم من المهتمين بالحصول على معلومات حديثة حول الموضوع. وتحتوي اللائحة على عناوين منظمات غير حكومية، باحثين وخبراء، أعضاء الشبكة، شخصيات إعلامية، مراكز أبحاث، وبعض المسؤولين الحكوميين من الدول العربية والمناطق الأخرى. كما عملت الشبكة على تعزيز مستوى المعلومات المتوفرة على موقعها الإلكتروني والمتعلقة بالتجارة وأطلقت نشرة دورية حول قضايا التجارة باللغتين العربية والانكليزية تحتوي على خمسة أقسام أساسية: منظمة التجارة العالمية، اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة، الاتفاقيات التجارية العربية، الاتفاقيات التجارية الثنائية، وعدد من الملخصات المتعلقة بالتجارة، بالإضافة إلى مواقع إلكترونية ذات صلة بالموضوع. علاوة على ذلك، تضمن البرنامج التعاقد مع عدد من الخبراء لتقديم أوراق حول تحرير التجارة في عدد من الدول منها البحرين ومصر والمغرب ولبنان واليمن والسودان والأردن وفلسطين.

شهد العام أيضاً تعزيز العلاقات الأساسية مع شركاء عالميين ومحليين يعملون على قضايا التجارة مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشبكة العالم الثالث.

في مجال التجارة والعولمة، شاركت الشبكة في مسار منبر المنظمات غير الحكومية حول الاتفاقية الأوروبية ومتوسطة لمتابعة السياسات الأوروبية ومتوسطة وسياسة الجوار الجديدة الأوروبية^(٢) (مربع أ).

مربع ب. المنبر الأوروبي متوسطي غير الحكومي، أداة لتعزيز دور ومكانة المجتمع المدني

يسعى المنبر لزيادة دور ومشاركة ناشطي المجتمع المدني، في السياسات الأوروبية ومتوسطة وسياسات الجوار الأوروبية الجديدة. في هذا الإطار، يسعى المنبر إلى تعزيز العلاقات بين اللاعبين في المجتمع المدني وخلق تكامل على مختلف المستويات والشبكات القطاعية والإقليمية والمحلية التي يمكنها العمل سوياً لإدماج اقتراحات المجتمع المدني في الشراكة الأوروبية ومتوسطة.

وقد تم انتخاب شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية كعضو في لجنة التسيير الإقليمية للمنبر. وتعمل الشبكة في هذا الإطار على تعزيز مشاركة مجموعات المجتمع المدني من جنوب المتوسط، بالإضافة إلى الضغوط باتجاه تطوير أطر أوروبية ومتوسطة على المستويات الوطنية في تلك الدول.

منذ انعقاد المنتدى المدني الأوروبي متوسطي الأخير في لوكسمبورغ، تم الاعتراف بالمنبر كمحرك للمنتديات الأوروبية ومتوسطة المدنية، وهو يعمل مع الشركاء المحليين للتأكد من سير عملية تبادل المعلومات والنقاش والتشاور والتعبئة في الفترة ما بين انعقاد المنتديات السنوية. ويعمل المنبر حالياً على الانخراط في المشاورات مع المفوضية الأوروبية ومؤسسات الشراكة لتنفيذ توصيات منتدى لوكسمبورغ. كما يعمل على بلورة إطار عمل ومؤسسات المنبر من خلال التأكد من الجدوى القصيرة والمتوسطة المدى، وتعزيز أدوات التواصل وآلياته، وتقييم الطاقة الكامنة لأعضاء المنبر، وتدعيم الآليات المحلية الحالية وإنتاج آليات جديدة، بالإضافة إلى المساعدة في إنشاء مجموعات جديدة حول قضايا معينة وعلى المستويات الإقليمية وما دون الإقليمية.

٢ لمعلومات أكثر الرجاء الاطلاع على مربع ب.

أهداف الألفية للتنمية

دور المجتمع المدني

منذ عام ٢٠٠٣، عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على تعزيز عملية إدماج أهداف الألفية للتنمية وآلياتها في السياسات التنموية الوطنية للحكومات العربية. ترى الشبكة أنه هنالك علاقة قوية ما بين تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز العملية الديمقراطية، وتقوية

دور المجتمع المدني. بناء على ذلك، هناك حاجة ملحة للتعاون البناء وشراكة مستقبلية بين المؤسسات الحكومية ومجموعات المجتمع المدني العربية. هذه العملية ضرورية لتطوير فهم واضح وقوي للتحديات التنموية التي تواجه المنطقة العربية وأخذ موقف منها، وبالتالي إفساح المجال أمام مبادرات تقترح نماذج فعّالة وفاعلة للتعامل مع التحديات. وبالرغم من أن أهداف الألفية خالية من عدد من التحديات في صلب السياسات التنموية في المنطقة، لكن، وبالنظر إلى التزام جميع الدول العربية بها، يمكن استخدام تلك الأهداف لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في المناصرة للوصول إلى سياسات تنموية مستدامة.

مربع ج. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:

نقطة الارتكاز الإقليمية للنداء العالمي لمكافحة الفقر www.whiteband.org

النداء العالمي لمكافحة الفقر هو تحالف من حوالي ١٥٠٠ منظمة من حول العالم تطالب زعماء العالم بتنفيذ وعودهم وتحقيق تقدّم مهم في القضاء على الفقر في عام ٢٠٠٥. تشكّل الشبكة نقطة الارتكاز الإقليمية للنداء، وكانت قد أطلقت الحملة في المنطقة العربية خلال الاجتماع التحضيري الإقليمي الذي انعقد في القاهرة في حزيران ٢٠٠٥. شارك في الاجتماع ممثلون من ١٣ دولة عربية من أصل ٢٢ ومن مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني، بمن فيهما مجموعات لديها صلات دينية. وقد نتج عن اجتماع القاهرة إعلان يعكس نظرة وموقف منظمات المجتمع المدني العربي حول النداء العالمي لمكافحة الفقر وقرار يدعو لإنشاء تحالفات وطنية في عدد من البلدان. وخلال ٢٠٠٥، تابعت الشبكة عمل المجموعات الناشطة في عدد من تلك البلدان ومنها؛ فلسطين، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، السودان، اليمن، الأردن، المغرب، سوريا، والبحرين، وذلك من أجل بناء تحالفات فاعلة تعمل على قضايا النداء، وبشكل خاص على قضايا المساعدات والتجارة والديون.

مربع د. التنمية في لبنان: القضاء على الفقر والتكافؤ الجنوسي ومشاركة الشباب دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني واللاعبون الآخرون

من خلال شراكة مع أوكسفام كيبك والصندوق الكندي للتنمية الاجتماعية، بدأت الشبكة بتنفيذ برنامج لمدة سنتين في لبنان حول استراتيجيات القضاء على الفقر. تقود المشروع لجنة تسيير تشمل ممثلين عن الشبكة والمنظمات الأعضاء في لبنان - تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، الشبكة النسائية في لبنان، والحركة الاجتماعية - بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثل ببرنامج بناء القدرات للقضاء على الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية، وجمعية أوكسفام كيبك ممثلة الصندوق الكندي. يهدف المشروع إلى بناء استراتيجية وطنية للقضاء على الفقر تأخذ بعين الاعتبار تحقيق التكافؤ الجنوسي وزيادة مشاركة الشباب، مع تقديم مساعدة قيّمة في مجال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية. وقد أطل المشروع في مارس ٢٠٠٥، وهو يقوم على ٣ مجالات - القضاء على الفقر والتكافؤ الجنوسي ومشاركة الشباب - وثلاثة مسارات - سيمنرات وطنية لرفع مستوى الوعي، طاوولات مستديرة وطنية حول التخطيط الاستراتيجي، وبناء القدرات والتدريب. يقتصر البرنامج على لبنان وقد تم في ٢٠٠٥ تنظيم ٣ سيمنرات وطنية أساسية حول الفقر، الفقر والجنس، والفقر والشباب، شاركت فيها مروحة واسعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات حكومية.

ومنذ عام ٢٠٠٣، كانت الشبكة نقطة الارتكاز الإقليمية للحملة الدولية لأهداف الألفية للتنمية، فعقدت في أبريل ٢٠٠٣ اجتماعاً تحضيرياً للتخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني من مختلف الدول العربية بالإضافة إلى المكاتب الوطنية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كانت هذه أول مبادرة من الشبكة لتعريف منظمات المجتمع المدني العربية على أهداف الألفية وللبحث في وسائل العمل لتحقيقها بالإضافة إلى دعم وجهة نظر منظمات المجتمع المدني حول التحديات التنموية في المنطقة. وخلال عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، نظمت الشبكة سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية حول السياسات التنموية ودور المجتمع المدني في استخدام أهداف الألفية في السودان واليمن ومصر والمغرب؛ إضافة إلى تنظيم ورشة عمل شبابية إقليمية حول الأهداف شارك فيها نشطاء شباب من ١٠ بلدان عربية.

مربع هـ. التضامن السنوي مع الشعب الفلسطيني

سنويا، تقوم الشبكة من خلال هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان، وبالتنسيق مع جريدتي المانيستو الايطالية والسفير اللبنانية بإحياء ذكرى مجازر صبرا وشاتيلا في شهر أيلول/سبتمبر. تهدف النشاطات إلى التذكير بالانتهاكات التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني وإلى تعزيز التضامن الإقليمي والعالمي مع القضية الفلسطينية. في ٢٠٠٥، قامت وفود عالمية من إيطاليا وأسبانيا والولايات المتحدة بزيارة المخيمات الفلسطينية في لبنان ليعلموا تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، لاسيما في ما يتعلق بحق العودة. ويتخلل الذكرى أسبوع من النشاطات الفنية والموسيقية تقوم بها مجموعات فلسطينية ولبنانية وأجنبية. وقد تضمّن النشاط هذا العام حفلة موسيقية أحيتها فرقة إيطالية، بالإضافة إلى معرض صور ومعرض حرّفي.

خلال ٢٠٠٥، استمرّت الشبكة في العمل على أهداف الألفية للتنمية من خلال ٤ مسارات: التوعية، بناء القدرات، التشبيك وبناء التحالفات، والرصد. وتسعى الشبكة إلى زيادة عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في حملة أهداف الألفية في المنطقة العربية وتعزيز التنسيق والتشبيك في ما بينها. بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتقارير الرسمية حول الأهداف كأدوات عملية للتعبئة والمتابعة. خلال العام، استمرّت الشبكة في عملها على المستوى الوطني من خلال تحضير وتنظيم مشاورات وطنية في كل من الأردن ولبنان والعراق، بالإضافة إلى جلسة مشاورات إقليمية في الجزائر ضمّت متحدثين ومشاركين من المغرب وتونس. نتيجة لهذه المشاورات، سوف تصدر الشبكة تقريراً حول دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في التعبئة والعمل على تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

ترى الشبكة في تقارير أهداف الألفية للتنمية وسيلة يمكن من خلالها التحوار مع عدد من أصحاب الشأن مثل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تحديد سياسات للتنمية المستدامة، وقد عملت الشبكة خلال ٢٠٠٥ على إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية نقاش تقارير أهداف الألفية من خلال المشاورات الوطنية التي تم تنظيمها. وسوف تبني الشبكة على هذا المسار لتحضير، بالاشتراك مع الراصد الاجتماعي، تقرير إقليمي حول التقدّم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في البلدان العربية من وجهة نظر المجتمع المدني. بالإضافة إلى

ذلك، سوف تتشارك الشبكة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تحضير ورشة عمل «تدريب مدربين» لتحضير نشطاء من المجتمع المدني لكيفية استخدام تقارير أهداف الألفية كأدوات رصد.

في مجال التنمية، تعمل الشبكة مع 5 مبادرات أخرى منها النداء العالمي لمكافحة الفقر، البرنامج الوطني للتنمية في لبنان، نشاطات التضامن السنوية مع الشعب الفلسطيني، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمنتدى العربي الدولي لإعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٣).

مربع و. القمة العالمية حول مجتمع المعلومات؛ تعبئة منظمات المجتمع المدني العربية

في سبتمبر ٢٠٠٤، شاركت الشبكة في اللقاء الإقليمي الأول لمنظمات المجتمع المدني العربية الذي انعقد في الاردن للتحضير للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس ٢٠٠٥). وقد كانت الشبكة قد قررت المشاركة بفعالية في متابعة مسار قمة المعلومات بعد المشاركة الضعيفة للمجتمع المدني العربي في المرحلة الأولى للقمة (جنيف ٢٠٠٣).

بناء على ذلك، ساهمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بفعالية في المجموعة العربية لمنظمات المجتمع المدني التي تتابع مسار القمة، والتي انبثقت عن اجتماع الأردن. وتعمل الشبكة بشكل متواصل على تفصيل وشرح مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في عدد من الاجتماعات الرسمية وغيرها المتعلقة بالقمة. كما ونظمت الشبكة الاجتماع الإقليمي التحضيري الثاني في بيروت بين ٥ و٦ تموز ٢٠٠٥. وقد شاركت الشبكة في المؤتمر التحضيري الثالث الرسمي للقمة في جنيف من ١٩ إلى ٣٠ أيلول ٢٠٠٥، حيث نظمت ندوة حول إصلاح وتطوير الإعلام في الدول العربية في ٢٦ أيلول، نوقش فيها اقتراح حول منبر عمل حول إصلاح الإعلام في المنطقة العربية. وخلال القمة في تونس، نظمت الشبكة بالشراكة مع المجموعة العربية ورشتنا عمل، الأولى حول حرية التعبير في المنطقة العربية والثانية حول الاستخدام العملي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

هذا وترى الشبكة أن المسار التحضيري لقمة المعلومات في مرحلتها تم تركيز معظم الجهود فيه على الجانب النظري، بالرغم من أنه هناك العثرات من المجموعات التي كانت قد بادرت في هذا المجال منذ سنوات، وهي تقوم بتطبيق ما يتم التنظير له في تلك الاجتماعات. وتقوم هذه المبادرات ببناء البنية التحتية لمجتمع المعلومات في المنطقة، وهناك الكثير الذي يمكن تعلمه منها، ويجب إدماج هذه الجهود في مسار التفكير في التنمية في المنطقة. للوصول إلى ذلك، لا بد من التركيز على المعوقات اليومية المتعلقة بالحاكمية، قمع الدولة، تحديات الأمية والولوج إلى التكنولوجيا، والرقابة. هذا بالإضافة إلى التحديات التقنية كتعريب المضمون والهياكل، الفهرسة، مشاكل الوصول والاتصال بالانترنت، احتكار البرامج التجارية للسوق العربية، وغيرها من ضمن استراتيجيات بناء سياسات تنموية.

٣ لمعلومات أكثر، الرجاء الاطلاع على مربع ج، ومربع د، ومربع هـ، ومربع و، ومربع ز.

مربع ز. المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: نحو تعزيز الشراكة العربية-الفلسطينية من أجل التنمية

www.psgateway.org/pgdnode/120148

تم عقد المنتدى في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حيث تم التركيز على أهمية تفعيل الشراكة العربية-الفلسطينية على أساس حاجات التنمية والأولويات التي يحددها الفلسطينيون أنفسهم، بالإضافة إلى تحديد الأهداف التنموية المشتركة بين القطاعات المختلفة العربية والفلسطينية، ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني. وهذا مبني على الاعتراف بأن الجهود هذه تتلّزم مع جهود إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار.

إحدى أهم مبادرات المنتدى كان إطلاق تحالف المجتمع المدني لدعم التنمية وإعادة التأهيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويرمي هذا التحالف إلى تعزيز ومأسسة الشراكة بين هيئات المجتمع المدني الفلسطينية ونظيراتها العربية لدعم جهود التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لمتابعة المبادرة، نظّمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بالتعاون مع الإسكوا واليونسكو، اجتماعاً للتحالف في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في بيروت، تم فيه نقاش وإقرار غايات التحالف وشروط العضوية، بالإضافة إلى بلورة خطة عمل واضحة. وقد اعتبر المشاركون هذا الاجتماع التأسيسي معلماً مهماً في عمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم إفساح المجال لبناء تحالف إقليمي يخدم التنمية في فلسطين.

الإصلاحات والديمقراطية في المنطقة العربية

مع التركيز على التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة

خلال عام ٢٠٠٥، عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على مراجعة نشاطها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تعاونت الشبكة مع «المعهد الدولي لدعم الديمقراطية والانتخابات» في مشروع أطلق عليه عنوان «الديمقراطية في العالم العربي» خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وتعاونت كذلك مع «المعهد الدولي لدعم الديمقراطية والانتخابات» والاتحاد الفدرالي الدولي للأنظمة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجميع المعلومات عن العملية الانتخابية التي تغطي عشرة بلاد بما فيها الأردن ومصر والسودان والبحرين واليمن وفلسطين والجزائر وتونس والمغرب ولبنان.

نظراً لخبرتها السابقة وتجربة المنظمات الأعضاء الفعالة والمنظمات الشديدة الترسخ في حقوق الإنسان والتي اهتمت بطريقة شاملة بمسائل الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، أعادت الشبكة النظر في القيم المضافة التي قد تساهم في عمليات الإصلاح والتغييرات الديمقراطية المنتشرة في الأقطار العربية. وتؤكد الشبكة على وجود مجتمعات واقتصاديات متنوعة بالإضافة إلى تقاليد وأسس ثقافية في البلدان العربية. وفقاً لذلك، لا يمكن رؤية البلدان العربية على أنها كيان واحد عندما يتعلق الأمر بالإصلاحات والتغيير. ومن الواضح أن البلاد العربية تختلف في التزاماتها وتنفيذها للحقوق السياسية والمدنية بالإضافة إلى تلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تم استثمار الكثير من الجهد في هذه المناطق وحصلت عدة تغييرات في بلاد عربية مختلفة. أما منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، ومنظمات حقوق الإنسان بالتحديد، فقد ركزت جميع طاقاتها على هذه المجالات وناصرت جهود احترام الحقوق السياسية والمدنية. رغم ذلك، لا يمكن تحقيق إصلاح مستدام دون معالجة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتجدر الملاحظة بأن منظمات المجتمع المدني لا تزال تفتقد إلى الاهتمام الكاف بهذه الحقوق وغالباً ما تركز على الحقوق السياسية والإصلاحات اللازمة في المنطقة فيما تستثني أهمية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي اللازمين وتواصلهم الجذري مع تحقيق الإصلاح في الإجمال.

مربع ج. السكرتاريا الإقليمية لمنتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية
(ICISFD) - قطر ٢٠٠٦

www.icsfd.org/index.html

«منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية» هو شبكة عالمية لممثلي المجتمع المدني. يشجع المنتدى القيام بالإصلاحات الفعّالة للحاكمة الديمقراطية من خلال تعزيز تعاون المجتمع المدني على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. تأسس «منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية» لتنفيذ برنامج العمل الذي تم التوافق عليه في منتدى المجتمع المدني الدولي المنعقد خلال أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣ في العاصمة المنغولية «أولانباتور» وقت انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو التي أعيد إحيائها (ICNRD 5). المنتدى هو عبارة عن عملية مستمرة ويعقد اجتماعاته السنوية بالتوازي مع انعقاد «المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة».

بدوره، كان «المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة» قد تأسس بناءً على مبادرة من البلدان النامية بهدف تبادل الخبرات والتجارب حول الديمقراطية ولتحديد الوسائل التي من خلالها يمكن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد ومعالجة تحديات التحول الديمقراطي. ومنذ المؤتمر الأول الذي عقد في عام ١٩٨٨ في مانبلا عاصمة الفلبين بمشاركة ١٣ بلداً، تطوّر «المؤتمر الدولي» ليصبح حدثاً عالمياً يجمع أكثر من ١٠٠ بلد من كل أنحاء العالم. وقد نظمت المؤتمرات الدولية المتعاقبة - بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - في كل من: «مناغوا» (نيكاراغوا) ١٩٩٤؛ «بوخارست» (رومانيا) ١٩٩٧؛ «كوتونو» (بنين) ٢٠٠٠. وقد اجتذب المؤتمر المنعقد في «أولانباتور» عدداً قياسيًّا من البلدان بلغ ١١٩ بلداً وعدد مشاركين ناهز ٤٠٠ مشارك من بينهم ٣٠ مشاركاً على مستوى وزاري أو مستوى معادل له.

وكانت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية قد سعت إلى المشاركة في مسار «المنتدى المدني» نظراً للتقاطع بين أهدافه وأهداف الشبكة. فالمنظمتان تسعيان إلى نشر القيم الديمقراطية وبناء قدرات المجتمع المدني لتمكّن من أخذ مواقف أقوى في بلدانها، بما يمكنها من الضغط لإحداث تغييرات ديمقراطية والتعامل مع تلك التغييرات. انخرطت الشبكة في مسار «المنتدى المدني»، خاصة وأن الاجتماع المقبل الذي سينعقد في قطر في ٢٠٠٦، سيعزز جهودها لدفع النقاش حول الديمقراطية في المنطقة وسيعزز دورها في هذا المجال. من خلال دورها كسكرتاريا تنظيمية لاجتماع ٢٠٠٦، تقوم الشبكة بالتنسيق مع لجنة التنسيق العالمية التي تضم «حركة الفيدرالية العالمية» وممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلي السكرتاريا السابقة في منغوليا.

حالياً، يتم التحضير لمنتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية الذي سينعقد في قطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بموازاة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو التي أعيد إحيائها.

مربع ط. مؤتمر الديمقراطية العالمية ٢٠٠٥: رؤى واستراتيجيات المجتمع المدني

www.G05.org

شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مؤتمر الديمقراطية العالمية G05 الذي استضافه «منتدى مونتريال الدولي» بين ٢٩ أيار/مايو و١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ في جامعة ماكجيل في كندا. هدف المؤتمر إلى مناقشة قضايا الديمقراطية العالمية من وجهة نظر المجتمع المدني، بالإضافة إلى مد الجسور بين المجتمع المدني والقطاعين الخاص والحكومي. وقد تم توزيع النقاش على ٦ مسارات أساسية:

١. تعاطي المجتمع المدني: هل هناك تغيّرات في الأولويات المحليّة؟
٢. الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي: هل هناك هرمية في القيم؟
٣. الأمن العالمي: هل يقوّض الديمقراطية؟
٤. مشاركة المجتمع المدني: فرص وواجبات.
٥. كيف يمكن ضبط الاقتصاد العالمي بطريقة ديمقراطية؟
٦. كيفية الحفاظ على التنوع الثقافي ضمن التضامن العالمي؟

تعلّقت أعمال المؤتمر مباشرة بالنقاشات والمبادرات حول الإصلاح الديمقراطي والحكم الرشيد واستخدامهما كوسيلة للتدخل الدولي في المنطقة العربية وغيرها من المناطق حول العالم. حضر المؤتمر ما يقارب ٤٠٠ مشارك من ٤٥ دولة تبادلوا وجهات نظر المجتمع المدني حول قضايا أساسية تقوّض حالة الديمقراطية حول العالم - تحديداً، الافتقار لها. وكان اللقاء بمثابة فرصة فريدة لاجتماع الحكومات والمؤسسات الخاصة والمنظمات الحكومية مع ممثلي المجتمع المدني، فكان مساحة لنقاش يتقاطع مع مجالات عمل مختلفة حول كيفية ديمقراطية نظام الحكم العالمي. وقد طوّر المشاركون اقتراحات لمجابهة النقص في الديمقراطية الذي يصيب الحاكمة العالمية، كما وضع رؤى واستراتيجيات تقود النقاشات قبل وبعد قمة الالفية+٥ في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وكانت الشبكة قد كوّلت بتخصيص مؤتمر حول المجتمع المدني وعمله في ضوء التغيّرات في الأولويات الكيانية، مع التركيز على الأبعاد الثلاثة للديمقراطية العالمية؛ التكتلات الإقليمية (اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً، أمنياً...)، دور الحكومات، والدور المتغيّر لمنظمات المجتمع المدني. النقاشات في المسارات أعلاه هدفت إلى تحديد مختلف المؤثرين (المجتمع المدني، الحكومات، المؤسسات الدولية، الشركات، المافيا، الخ...) وتحليل أهدافها المختلفة وتأثيراتها في سياق ديناميات الديمقراطية العالمية.

لذلك، ستعمل الشبكة على توجيه طاقاتها لإلقاء الضوء والعمل على زيادة الإدراك الفعلي وتنظيم منظمات المجتمع المدني بالنسبة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تري الشبكة قيمة مضافة في مساهمتها في توجيه رصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ضمن نشاطات المجتمع المدني. وتهدف الشبكة إلى زيادة الطاقات وتقوية النمو والزخم الديمقراطي في الأقطار العربية، من خلال تعزيز حوار صادق وواقعيّ وصريح محوره الإصلاحات اللازمة بين عدد من أصحاب الشأن، ونذكر منها المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، على

الصعيدين الوطني والإقليمي. كما تهدف إلى التركيز على العناصر اللازمة للتغيير الاقتصادي كجزء لا يتجزأ من الديمقراطية الناجحة وعمليات الإصلاح وتعقب متمم للتغيرات السياسية والثقافية. في سياق هذا الكلام، ستدفع الشبكة نحو خلق شبكة من منظمات المجتمع المدني المطلعة على الأمر في البلدان العربية والمعنية بالإصلاح والديمقراطية المحلية والترابط بين الأنظمة الديمقراطية المحلية والعالمية.

سيُمنح المشاركون الفرصة ليكونوا أكثر فعالية في ما يتعلّق بمسائل الإصلاح الإقليمي والروابط الجامعة بينها وبين النظم الديمقراطية العالمية والمحلية عن طريق تزويدهم ببرنامج للحوار والتبادل. ووفقاً لذلك، سوف تجمع هؤلاء الناشطين معا للعمل على تعريف الأدوار والمقاربات المتعارف عليها والمواقع المرتكزة على الحاجات وفرص الإصلاح الديمقراطي في البلاد العربية، المتأصلة من حاجات وأولويات المجتمعات العربية المحلية. كما سيهدف المشروع إلى فتح حوار بين الحكومات وعدد من ناشطي المجتمع المدني.

خلال عام ٢٠٠٥، عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على بناء الشراكات حول هذا المشروع وتنظيم ذوي الشأن المعنيين في المشاريع التي تتداول الإصلاحات في المنطقة.

في العام ذاته، وفي مجال الديمقراطية والإصلاحات، ارتبطت الشبكة في عملية التحضير لمنتدى المجتمع المدني الدولي لأجل الديمقراطية الذي سيعقد في قطر عام ٢٠٠٦، ومؤتمر الديمقراطية العالمية ٢٠٠٥، وتحرك منظمات المجتمع المدني بالتوازي مع منتدى المستقبل الذي عقد في البحرين^(٤).

٤ لمعلومات أكثر الرجاء الاطلاع على مربع ح، ومربع ط، ومربع ي.

مربع ي. منظمات المجتمع المدني العربي تتابع مسار منتدى المستقبل - البحرين

٢٠٠٥

بعد اجتماع الرباط في شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٤، قام منتدى المستقبل، وهو إحدى مبادرات الشراكة بين مجموعة الدول الثمانية ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، بعقد اجتماع لوزراء التجارة والمالية التابعين لهذه الدول في البحرين في الحادي عشر والثاني عشر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥. ويعتبر المنتدى امتداداً لمبادرة الشراكة للشرق الأوسط (MEPI) بمبادرة الولايات المتحدة كجزء من اقتراح الشرق الأوسط الكبير.

وقد تمحور اللقاء حول الانجازات المكتسبة خلال عام ٢٠٠٤ في المجالات التي تم إقرارها، والتي تتضمن؛ المساعدات الديمقراطية الحوارية من خلال تقديم مساعدات انتخابية، تطوير دور المرأة، دفع العلاقات بين الحكومات والمجتمع المدني؛ الأمية؛ التمويل الدولي وعمل برنامج شراكة المؤسسات الخاصة في منظمة التعاون المالي الدولي؛ المبادرين في المشاريع التجارية والتقدم في المراكز التي تم إنشاؤها في المغرب والبحرين؛ القروض الصغيرة وعمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومركز التدريب على القروض الصغيرة في الأردن؛ والاستثمار والعمل في مجموعة العمل من أجل الاستثمارات.

تحضيراً للمؤتمر الذي انعقد في البحرين، تم عقد اجتماع للمجتمع المدني في الأسبوع ذاته للمؤتمر الرسمي، أي بين ٦ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. شارك في اللقاء مجموعات من المجتمع المدني من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أوروبا، ودول مجموعة الثمانية الأخرى. وقد قام المشاركون بالبناء على المسار الذي تم إطلاقه في ٢٠٠٤ من أجل إحراز تقدم بالحوار مع المجموعات الحكومية المشاركة في منتدى المستقبل. هذا ويُعقد المنتدى سنوياً، وهذا العام (٢٠٠٦) سيكون باستضافة الأردن.

تأسيساً على قناعتها بأن الإصلاح الحقيقي والمستدام يعتمد على المشاركة والحوار بين مختلف أصحاب الشأن، شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والمنظمات الأعضاء في البحرين في تحضير وتنفيذ المسار الموازي. ومن خلال هذا النشاط، حاولت الشبكة إحراز تقدم في نظرة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة والإصلاح في المنطقة العربية.

استراتيجية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مجال الاتصالات والإعلام

قسم المعلوماتية والإعلام – الشبكة الرقمية^(٥)

حرية التعبير هي من الحريات الأساسية، بالإضافة إلى كونها أساس النظام الديمقراطي. فالإعلام الحر والمفتوح والتعددي هو من المكونات الحيوية للحكم الرشيد. بالإضافة إلى علاقة تلك الحقوق بإمكانية تحقيق التنمية المستدامة، والأهداف الأكثر تحديداً مثل أهداف الألفية والقضاء على الفقر. ويعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣) أنه « كلما توسعت حدود حرية الإعلام وتعزز عمقه في قضايا التنمية الإنسانية... كلما تجذرت التوجهات المجتمعية الممكنة للتحول نحو مجتمع المعرفة».

مربع ك. التوجهات الاستراتيجية للشبكة الرقمية

بناءً على ذلك، وعلى مشاركة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مسار قمة المعلومات، بنت الشبكة توجهاتها الاستراتيجية حول خمسة محاور متقاطعة:

الرقابة والتضييق على الإعلاميين: دعم التحركات المناهضة للرقابة والداعية إلى حرية الصحافة والإعلام والمعلومات؛ نشر المعلومات المتعلقة بواقع الحريات في المنطقة العربية؛ وتمكين وسائل الإعلام البديلة.

إمكانية الوصول إلى المعلومات: تشجيع المبادرات المحلية والإقليمية لزيادة عدد المستخدمين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لا يقتصر ذلك على توزيع الحواسيب ووصلها بالإنترنت، بل يتعداه إلى تعريف فئات المجتمع كافة بالوسائل المتعددة المتاحة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحياة اليومية والمشاركة الديمقراطية.

الحق في التكنولوجيا: اعتبار أن حرية التعبير تشمل حرية استخدام التكنولوجيا الحديثة في النشر وتبادل المعلومات، واعتماد مقاربة «الحق في التكنولوجيا» من خلال الضغط على تحسين الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية بما يضمن عدم احتكار التكنولوجيا من قبل الشركات والضغط على الحكومات العربية لتشجيع المبادرات المحلية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (تشجيع استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والمجانية أو شبه المجانية).

التعريب والرقمنة: تشجيع المبادرات التي تسعى إلى تعريب المحتويات أو ترجمتها إلى اللغات المحلية الأخرى في المنطقة؛ تشجيع نشر الدراسات والأعمال المتعلقة ببرامج الشبكة والقضايا المتعلقة بها (التنمية المستدامة، التجارة، الجندر، الشباب) من خلال استحداث نظم معلوماتية على شبكة الإنترنت تتيح النشر المفتوح (أو شبه المفتوح) لمنظمات المجتمع المدني والباحثين والنشطاء؛ إدراج الرقمنة كمكون أساسي من عمل المجتمع المدني.

العاملون في مجال المعلومات والإعلام: دعم المبادرات النقابية لتنظيم العاملين في مجال المعلومات في الدول العربية (القيام بدورات تدريبية لعاملتي المعلومات والإعلام).

٥ لمعلومات أكثر حول التوجهات الاستراتيجية للشبكة الرقمية، الرجاء الاطلاع على المربع ك.

خلال ١٠ سنوات من العمل، استطاعت الشبكة إنتاج كمية وافرة من المعلومات من خلال التقارير السنوية (تقرير الشبكة، تقارير البرامج، الرائد الاجتماعي) وأوراق العمل والمواقف وورشات العمل بالإضافة إلى المقابلات والمقالات الصحافية المتعلقة بعملها. ويتوفّر على صفحة الإنترنت جزء من تلك المعلومات باللغة الإنكليزية. وتتسق الشبكة قسم اللغة العربية في صفحة النداء العالمي لمكافحة الفقر من خلال ترجمة وتحرير جزء من المواد الأساسية لعمل حملة النداء. كما تقوم الشبكة بترجمة عدد كبير من الوثائق للمساعدة في عملها وتعميم المعلومات على الأعضاء والمهتمين.

وتقوم الشبكة حالياً بتطوير بعض أدوات المعلوماتية والإعلام، وهي:

النشرات الدورية: تصدر الشبكة نشرتين دوريتين بالعربية والإنكليزية يتم توزيعها مجاناً على ٦٠٠ مشترك، بالإضافة إلى النسخة العربية من نشرة النداء العالمي لمكافحة الفقر. النشرة الأولى تهتم بأخر المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية للشبكة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تغطية نشاطات المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية وأخر مستجدات المنظمات الإقليمية والدولية. النشرة الثانية تختص بأخبار التجارة وتركّز على القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الأخرى والمؤسسات المالية العالمية.

نشر المعلومات: يقوم المكتب الرئيسي بدور مركز معلومات لأعضاء الشبكة ومنظمات المجتمع المدني العربية بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى، خاصّة حول قضايا التجارة والتنمية وحقوق الإنسان والتحوّل الديمقراطي. هذا بالإضافة إلى تعميم الخبرات المتعلقة بالتشبيك وحملات المناصرة وبناء القدرات. هذا من خلال تقديم المعلومات المتخصصة أو من خلال اللوائح البريدية الرقمية.

مساحة العمل الرقمية: تقتصر صفحة الشبكة الإلكترونية على اللغة الإنكليزية، وبعض الوثائق باللغة العربية، وتؤمن معلومات هامة عن برامج العمل للشركاء والممولين وغيرهم من المهتمين. بالإضافة إلى اللغة، تكمن نقطة الضعف الأساسية الثانية بطبيعة أن صفحات الإنترنت التقليدية هي صفحات ثابتة ولا تؤمّن ديناميكية تشجّع المستخدم على الاستفادة من المعلومات المتوفرة أو إضافة معلومات. وقد قام القسم بإعداد مشروع لتطوير الصفحة وعمل الشبكة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن المشروع ستكون له المخرجات التالية:

أ. صفحة ديناميكية من خلال نظام لضبط المحتوى مفتوح المصدر ومصمم خصيصاً لتقبّل معلومات دينامية باللغة العربية؛

ب. مجموعة أوراق تشمل مسحاً لمواقع الإنترنت الخاصة بمنظمات المجتمع المدني العربي، ورقة مفهومية حول استخدام أنظمة ضبط المحتوى في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والحق في الوصول إلى المعلومات، نموذج تنفيذي لنظام ضبط المحتوى يمكن أن تستفيد منه منظمات وجمعيات أخرى؛

ج. وتدريب فريق معلومات (شخص من كل دولة عضو في الشبكة) يقوم بدوره بتدريب الجمعيات على استخدام أنظمة مشابهة ويهتم بتوفير آخر المستجدات والمعلومات عن النشاطات الوطنية.

بناء القدرات: سيتوزع محور بناء القدرات على مجالين أساسيين: الأول يتعلّق بأعضاء الشبكة في مجالي المعلوماتية والإعلام الرقمي والثاني يتعلّق بتدريب العاملين في مجال المعلومات حول قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمجالات الأخرى التي تهم الشبكة.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير المالي للفترة بين ٢٠٠٥/١/١ و٢٠٠٥/١٢/٣١

المشروع: كل المشاريع

العملة: دولار أمريكي

أ. الميزانية السنوية لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لعام ٢٠٠٥ - المصاريف

بند المصاريف	المصاريف الفعلية
المعلومات والاتصالات	٢٧١٨٠, ٢٨
برنامج الديمقراطية	٢١٥٣١, ٢٩
برنامج التنمية	٦٠٧١٨, ٠٦
برنامج العولمة والتجارة	١٠٢٢٨١, ٦٥
برنامج الشباب	٦٨٥١, ٢٥
التضامن	٧٧٤٤, ٠٠
التشبيك	١٠٩٩٤١, ٣٣
مصاريف إدارية	٦٢٠١٢, ٤٤
مجموع المصاريف	٣٩٨٢٦٠, ٣

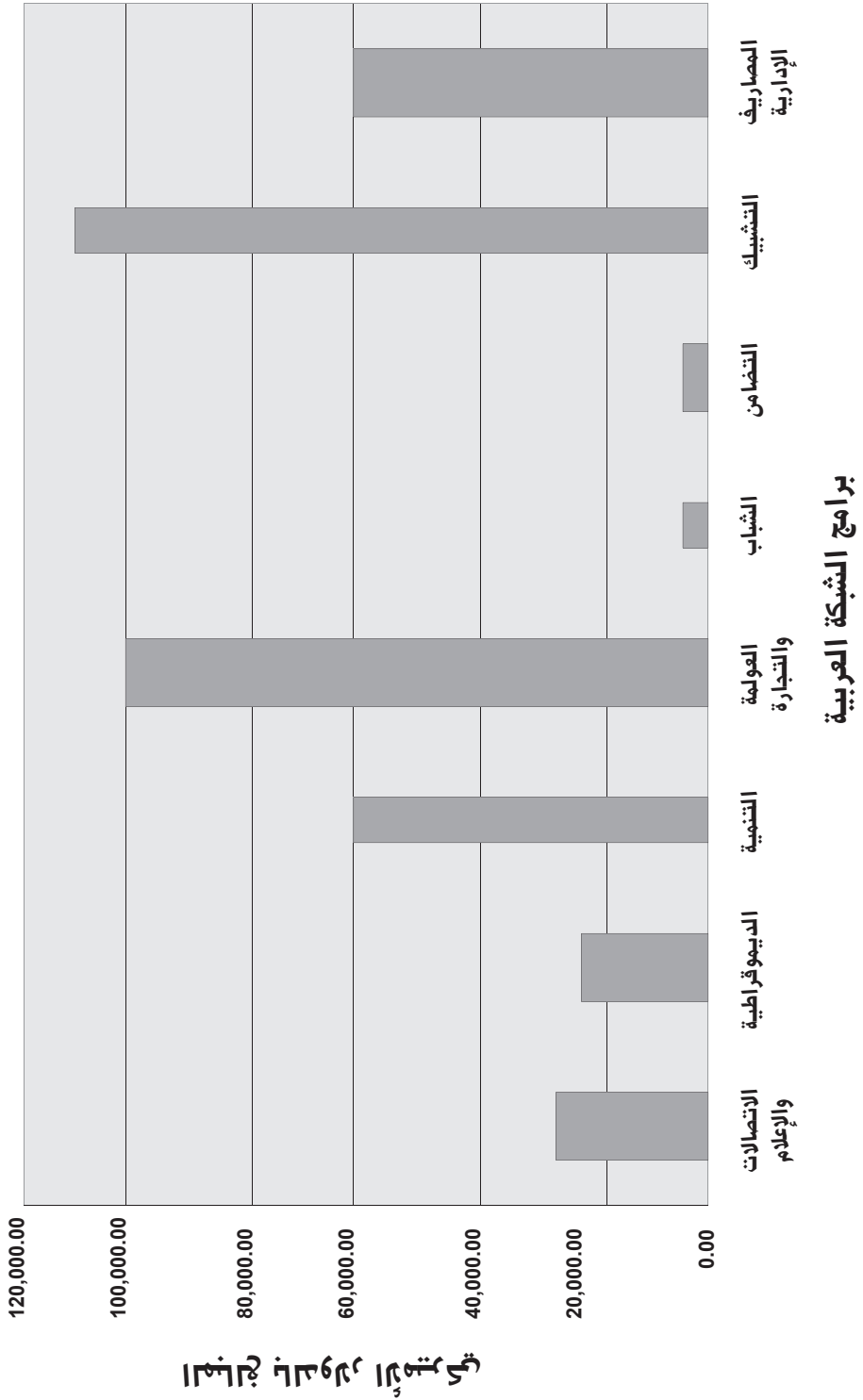
ب. مداخل الشبكة لعام ٢٠٠٥

بند المداخل	المداخل الفعلية
أ. رصيد مدور من ٢٠٠٤	٣٦٩٩٢, ٦٥
ب. مداخل ٢٠٠٥	
هنريش بل	٧١٢٩٣, ٨٦
فورد	١٢٤٩٩٤, ٩٣
أوكسفام كيبك	٥٤١٥٠, ٠٠
أوكسفام - تضامن	٥٦٢٤٥, ٠٠
إيديا	٣٩٨٩, ٨٦
النداء العالمي لمكافحة الفقر	٣٦٩٩٤, ٩٣
مدخل أخرى	٣٩٩٢٣, ١١
المداخل الإجمالية من الممولين	٤٠٦٠٣١, ٦٢
مجموع المداخل	٤٤٣٠٢٤, ٢٧

الرصيد في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ^(٦)	٤٤٧٦٣, ٩٧
-------------------------------------	-----------

٦ الرصيد المدور بقيمة ٤٤,٧٦٣,٩٧ دولار أمريكي بتاريخ (٢٠٠٥/١٢/٣١)، يمثل رصيد هبتي أوكسفام-تضامن ومؤسسة فورد لعام ٢٠٠٥، وسيتم صرفه في الربع الأول من ٢٠٠٦

مصاريف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لعام ٢٠٠٥



أعضاء لجنة تنسيق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

١. الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية www.pngo.net
٢. جمعية الأمل العراقية www.iraql-alamal.org
٣. المركز اليمني للتدريب والمعلومات حول حقوق الإنسان www.hritc.org
٤. المنتدى المدني السوداني www.EDGE-SD.org
٥. اتحاد المرأة الأردني www.jwu.itgo.com
٦. الفضاء الجمعي - المغرب www.espace.cjb.net
٧. منتدى الشباب الجزائري
٨. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
٩. هيئة تنسيق الجمعيات العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان www.socialcare.org
١٠. تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان
١١. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - مصر
١٢. الجمعية البحرينية للدفاع عن حقوق الإنسان

